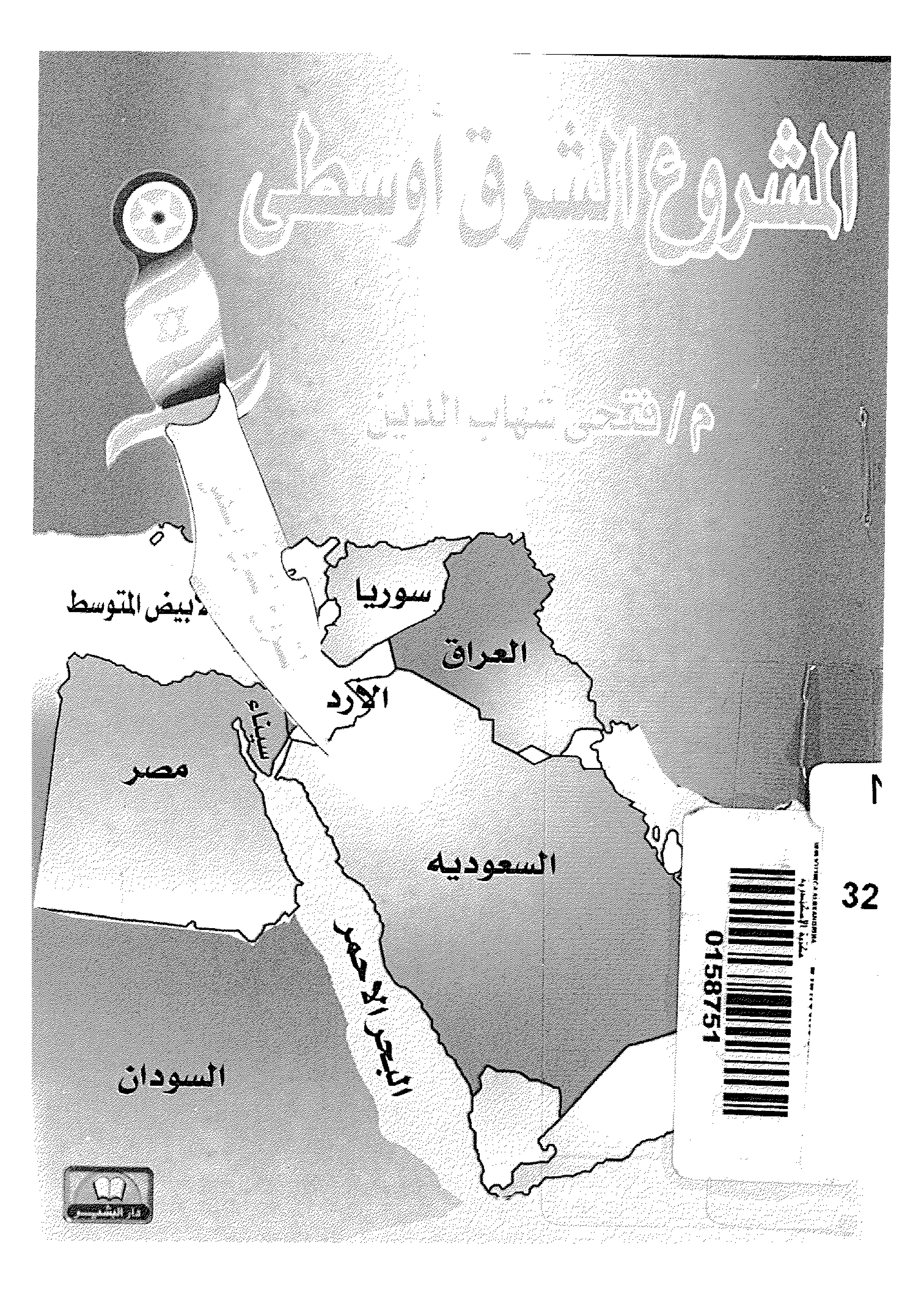
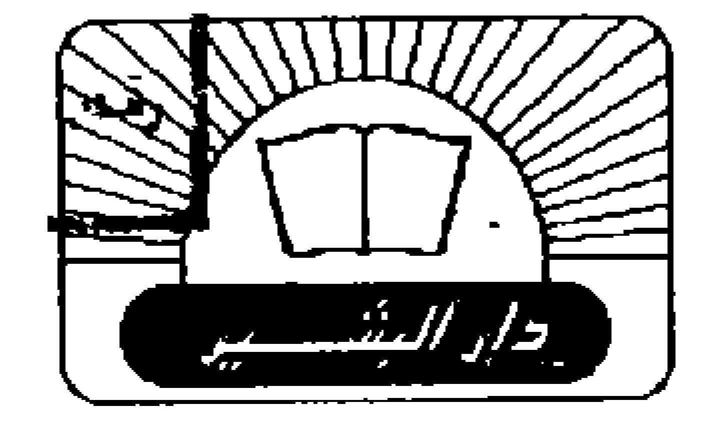

المشروع الشرق أوسطى
م/ فتحى شهاب الدين
الأبيض المتوسط
سوريا
العراق
الأرد
سيناء
مصر
السعوديه
البحر الأحمر
السودان

المشروع الشرق اوسطى

م / فتحى شهاب الدين



الطبعة الأولى بمصر

1418 هـ - 1998 م

الكتاب : المشروع الشرق أوسطى

المؤلف: فتحى شهاب الدين

النشر والتوزيع : دار البشير للثقافة

التجهيز الفنى : الندى للتجهيزات الفنية

المحلة الكبرى – منشية البكرى

ص . ب : 265 تليفاكس : 228277

الايداع القانونى : 15194 / 97

الترقيم الدولى : 4 - 055 - 278 - 977

تقـديم

ينظر الغرب إلى إسرائيل كرأس حربه فى مواجهة العروبة والإسلام والحيلولة دون وحدة البلدان العربية وتقدمها والمحافظة على تجزئتها عن طريق حروب إسرائيل العداونية ومجازرها الجماعية واعتداءاتها اليومية ، وعن طريق تطوير آلة الحرب بالصهيونية وتقديم المساعدات الإقتصادية والعسكرية والدعم السياسى والإعلامى لها داخل الأمم المتحدة وخارجها .

لقد خشيت الدول الغربية أن يحل العرب محل الدولة العثمانية كقوة جديدة بحكم اللغة والثقافة والتاريخ والدين ويثبتوا وجودهم على الشاطئين الجنوبى والشرقى للبحر الأبيض ، فبحث دهاقنة الاستعمار البريطانى عن الحل الأفضل لتجزئة العرب والمحافظة على تخلفهم فوجدوه بالاستيطان الصهيونى لفلسطين وإقامة حاجز بشرى بين بلدان المشرق

والمغرب العربى . ومنذ تلك اللحظة إرتبطت مصالح الدول الغربية مع الحركة الصهيونية وقوة اليهود المالية والإعلامية وأطماعهم فى الأرض والثروات العربية .

إن مخطط إسرائيل للشرق الأوسط الجديد قد جرى التحضير له منذ القرن الثامن عشر فقد

* تخيل تيودور هرتزل « قيام كومنولث شرق أوسطى يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادى فاعل ودور اقتصادى قائد » .

* كرس يهود أمريكا وبريطانيا خلال الحرب العالمية فكرة « الشرق أوسطية » فى صلب السياستين الأمريكية والبريطانية . ووضعوا فى مطلع الأربعينات مذكرات ودراسات حول « الشرق أوسطية » وأنجزوا فى عام 1941 ، 1942 مشروعاً صهيونياً يدمج فلسطين العربية فى نظام إقليمى شرق أوسطى يحقق لليهود السيطرة على فلسطين وبقية بلدان المشرق العربى .

* ظهرت الشرق أوسطية لأول مرة كفكرة إسرائيلية

فى وثيقة أصدرها « اتحاد اليهود » فى 28 / 3 / 1946 وتضمنت « التصاق فلسطين فى اتحاد شرق أوسطى واسع » .

* إقترح بن جوريون « مؤسس إسرائيل » على الرئيس الأمريكى إيزنهاور فى رسالة وجهها إليه بتاريخ 24 يوليو سنة 1958 إقامة « سد منيع ضد التيار القومى العربى » من إسرائيل وتركيا وإيران وأثيوبيا وخططت إسرائيل والولايات المتحدة لحرب يونيو 1967 لتحقيق أهدافها السياسية والإقتصادية ودافعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة عن احتلال إسرائيل للأراضى العربية وحالت دون انسحابها ومعاقبتها على حروبها العدوانية وإجبارها على دفع التعويضات طبقا لمبادئ القانون الدولى وقد تمسكت إسرائيل منذ عام 1967 بالأراضى العربية المحتلة باستنزاف ثرواتها وإجبار العرب على القبول بمخططاتها السياسية والإقتصادية والأمنية .

* تأسست جمعية إسرائيلية تحت إسم « جمعية من أجل السلام فى الشرق الأوسط » حيث وضعت الخطط

والبرامج لفرض هيمنة إسرائيل على الإقتصاديات العربية . وخططت الجمعية لإقامة « سوق شرق أوسطية » وحددت السمات التى يجب أن تبرز فى اقتصاد دول المنطقة . وطرح حزب العمل الإسرائيلى على نهاية الستينات إقامة اتحاد إسرائيلى ـ فلسطينى ـ أردنى .

* وضع جاد يعقوبى وزير المواصلات فى حكومة رابين عام 1975 مخططاً سرياً للتعاون الإقليمى فى مجال المواصلات بين إسرائيل والأردن ومصر ويتضمن التعاون بين مطار إيلات ومطار بالعقبة وإقامة مطار جديد مشترك بين إسرائيل والأردن وربط الأردن بميناء حيفا بواسطة سكة حديد الغور وتطوير شبكة خطوط حديدية بين إسرائيل والدول العربية المجاورة . ويتضمن المشروع تطويراً إسرائيلياً ـ أردنياً مشتركاً لإيلات والعقبة فى مجال السياحة .

* وضع يعقوب ميريدور وزير الإقتصاد فى

حكومة بيجن بعد شهر واحد من زيارة السادات للقدس عام 1977 مشروعا للتعاون الإقتصادى فى الشرق الأوسط وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فى البلدان العربية .

* إقترح شيمون بيريز خلال زيارته للإمارات المتحدة فى إبريل 1986 إعتماد مشروع مارشال للشرق الأوسط على غرار مشروع مارشال لأوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية والذى أدى إلى قيام السوق الأوروبية المشتركة وذلك لحل أزمات إسرائيل الإقتصادية ودمجها فى المنطقة والهيمنة عليها ووعدت الولايات المتحدة الأمريكية بدراسة إقتراحات بيريز بعناية مع حلفائها .

* بدأت المخططات الإسرائيلية والأمريكية للشرق الأوسط تتحقق بعد حرب الخليج الثانية فانعقد مؤتمر مدريد وصارت عملية التسوية التى انطلقت منه فى مسارين من المفاوضات .

المسار الأول : المفاوضات الثنائية المباشرة كتسوية الإحتلال الإسرائيلى للضفة والقطاع والجولان وجنوب لبنان .

المسار الثانى : المفاوضات المتعددة الأطراف لإزالة جميع مظاهر الصراع وتطبيع العلاقات وبدأت فى موسكو بتاريخ 28 / 1 / 1992 وتمخض عنها خمس لجان للحد من التسلح واللاجئين والتنمية والمياه والبيئة

* طرح شيمون بيريز تصوراته حول « الشرق الأوسط » فى نوفمبر 1992 أمام المعهد القومى لدراسات الشرق الأوسط فى القاهرة وطالب العرب بنسيان الماضى والتركيز على المفاوضات ووضع حد للنزاع لبناء الشرق الأوسط الجديدة وسوق مشتركة وإنشاء كونفدرالية فلسطينية ـ أردنية ـ إسرائيلية .

* وضع البروفيسور الأمريكى « برنارد لويس » مخططا للشرق الأوسط تحت عنوان « إعادة النظر فى الشرق الأوسط » إنطلق فيه من التخلى الرسمى عن

حلم القومية العربية ورسم شرق أوسط جديد تصل حدوده الجغرافية إلى الجمهوريات الإسلامية . وقال لويس باحتمال إلغاء دور العرب فى التاريخ الجديد للمنطقة لمصلحة قوى إقليمية أخرى وفى طليعتها إسرائيل وتركيا وتابعت الولايات المتحدة سياساتها فى تبنى المخططات الإسرائيلية حول « الشرق أوسطية » فحملت بعض الدول العربية فى الخليج والمغرب العربى على البدء بالتعاون الإقتصادى مع إسرائيل قبل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وهكذا فإن المشروع الشرق أوسطى يمثل خنجرا جديدا مصوباً إلى قلب العروبة والإسلام لإلغاء الهوية العربية والإسلامية والهيمنة على اقتصاديات المنطقة لصالح الصهاينة اليهود .

الفصل الأول

مفهوم وطبيعة المشروع الشرق أوسطى

إن المشروع الشرق أوسطى الذى يجرى فرضه الآن على الأمة العربية مشروع ذو طبيعة خاصة صمم بعناية لتحقيق أهداف محددة لا شأن لها بالتسمية التى يروج للمشروع تحتها وهى « السوق الشرق أوسطية » لقد ابتدع أصحاب المشروع هذه التسمية البعيدة كل البعد عن حقيقته ورددها ذو والغفلة من العرب للتضليل بها على نحو ما تفعل إسرائيل بمصطلحات أخرى مثل « الأمن » و « السلام » حيث تعطيها مضموناً خاصاً بعيداً عما يعرفه العالم تحت اسم الأمن أو السلام كى تستفيد من هذه الكلمات المقبولة عالمياً للتعمية على أهداف أخرى غير مقبولة هى احتكار القوة والسيطرة على الجيران فقد ابتدعت إسرائيل تسمية السوق كى يستقر فى أوهام العرب أن ما تسعى إليه مماثل لما يحدث فى مناطق أخرى من العالم كالسوق الأوروبية المشتركة

وهو من ثم تطور طبيعى يستجيب لمتطلبات العصر ولكى تسرب فكرة خبيثة دائمة التردد فى الكتابات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية وهى فكرة الموارد المشتركة التى تصبح ملكاً مشتركاً لسكان الأقاليم تستخدم لمصالحهم جميعاً مختلفة بذلك أساساً نظرياً لحق غير قائم فى التدخل فى كيفية استخدام العرب لموارد بلادهم وفى مشاركتها لهم فى استغلالها تمهيدياً للسيطرة عليها .

يقول بيريز فى كتابه « الشرق الأوسط الجديد » وفى باب « المياه الحية » المياه فى الواقع وكما يقول الفيلسوف جان جاك روسو لا تعود لشخص واحد أو لبلد محدد ولكن للبشرية ككل . والمياه فى الشرق الأوسط هى ملك للمنطقة ولعل المياه أكثر من أى قضية أخرى تعتبر دليلاً على مدى الحاجة لإقامة نظام إقليمى ومن خلال هذا النظام فقط يمكننا التخطيط وتنفيذ مشاريع تنمية المياه وتوزيع المياه على أساس إقتصادى لأسلوب عادل ومؤتمن ويقول أيضا « الواقع أنه ليس

هناك من حاجة للإنتظار لإقامة نظام مياه إقليمى وهنا فإن التسويات والإتفاقيات الثنائية المتعددة تمثل سلسلة من الإجراءات فى قطاعين رئيسين هما : نقل المياه من المناطق التى تحظى بوفرة منها إلى المناطق التى هى فى أمس الحاجة ومن خلال تكنولوجيا تحلية المياه المالحة »

فالمشروع الشرق أوسطى هو مشروع خاص لا ينتمى بأية حال إلى عائلة الأسواق المشتركة فصل بعناية فائقة كى يؤخذ فى الإعتبار الأوضاع المتباينة لمختلف البلدان العربية من نواحى القرب الجغرافى من إسرائيل والوزن السكانى والموارد والثقل الإقتصادى والدور المحدد الذى يخصص لكل منها بناء على هذه الأوضاع فى خدمة اقتصاد إسرائيل ومد الجذور المغذية له فى المنطقة وإحكام سيطرتها على مواردها واتجاهات تطورها ولهذا السبب وتحقيقاً لهذه الأهداف فإن المشروع المطروح هو مشروع يستخدم آليات شديدة التباين بدءاً من التخطيط المحكم إلى إطلاق قوى السوق ومروراً بمشروعات التكامل الشديدة التنوع وفقاً

لظروف كل بلد وإمكانياته وتخدمه مؤسسات مالية وغير مالية مشتركة تسيطر عليها إسرائيل والقوى التى تقف وراءها . مما سبق نجد أن هذا المشروع الشرق أوسطى يقوم على دعامتين تحددان فى النتيجة طبيعته وخصائصه العامة وهما :

أولا : الإنفتاح الإقتصادى الكامل على العالم عامة وعلى دول منطقة الشرق الأوسط خاصة شاملة الدول العربية وغير العربية وإسرائيل ضمن العولمة القائمة على نظام سوق التجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف .

ثانيا : التعاون الإقليمى المتعدد الأطراف الذى يستند إلى الإنفتاح الكامل بين دول المنطقة تجارياً ويستهدف إسرائيلياً وأمريكياً إقامة تجمع إقليمى شرق أوسطى بديل من تجمع إقليمى عربى تشغل فيه إسرائيل مركزاً متفوقاً ومتميزاً إقتصاديا وسياسياً وعسكريا وتقوم فيه بدور القوة الإقليمية المهيمنة والعظمى . ولن

يكون هذا التعاون الإقليمى بشكل سوق مشتركة ولا اتحاد جمركى وإنما سيتراوح بين نظام تعاون متعدد الأطراف يلعب فيه القطاع الخاص الدور الأساسى ومنطقة تجارة حرة متعددة المراحل زمنياً وجغرافياً بدءاً من البنلوكس الصغير (فلسطين والأردن وإسرائيل) مروراً بمنطقة تجارة حرة أوسع تبدأ بمصر وسوريا ولبنان ثم السعودية والخليج والعراق والجزيرة العربية وانتهاء بأقطار الشمال الإفريقى العربية ـ على أن يعقب ذلك مرحلة الشراكة المتوسطية مشكلة بذلك همزة الوصل بين سوقى الشرق والغرب من جهة والإتحاد الأوروبى من الجهة الأخرى . والهدف من ذلك كله هو تحقيق تكامل إقتصادى ذى مستويات متعددة ومتداخلة تكون فيه إسرائيل القطب الإقليمى الرئيسى وتكون كلفة الإنفصال عنه عالية جداً بالنسبة إلى الأقطار العربية إذا ما حاولت ذلك مستقبلاً .

المشروع العربى والمشروع الشرق أوسطى للتكامل الإقتصادى

لعل من سخريات القدر أن تعقد إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية فى مارس عام 1957 وهما الشهر والعام نفسهما اللذان عقدت فيهما معاهدة روما بين ست دول أوربية غربية فقامت على أساسها السوق الأوروبية المشتركة التى توجها قيام الإتحاد الأوروبى فى 1 / 1 / 1993 أى بعد 36 سنة من عقد المعاهدة المطلوبة هذا فى حين لم يتم التصديق على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية إلا عام 1964 ولم ينضم إليها ولا صادق على قرار السوق العربية المشتركة فى العام نفسه سوى ثلاثة عشر دولة عربية فقط : وتدل كافة الشواهد جميعها على أن أى تقدم أحرزه العمل الإقتصادى العربى المشترك كان يثير قوى معاكسة تعمل على إيقافه عند نقطة معينة قبل أن يحدث نقلة نوعية فى الحياة العربية واحدة الإتجاه على غرار النقلة التى أحدثتها روما للسوق الأوربية المشتركة فى الحياة الأوربية .

ومع أن الوطن العربى يتمتع بخصائص فريدة حرية بأن تجعله نموذجاً رائداً للتكامل إلا أن التجربة العربية التكاملية أحرزت قصب السبق فى فشلها رغم تلك الخصائص فقد مثلت اتفاقية الوحدة الإقتصادية عام 1957 خطوة كبرى على طريق التكامل الإقتصادى العربى فلم يتم التصديق عليها كما أشرنا إلا عام 1964 ومن قبل ثلاثة عشر عضواً ولكن الذى حدث بعد ذلك وفى العام الأخير نفسه هو اتخاذ قرار السوق العربية المشتركة الذى مثل فى واقع الأمر تراجعاً كبيراً عن الإتفاقية إذ أكد فقط على إقامة منطقة تجارة حرة يتم تنفيذها على مراحل ويمكن أن تندرج إلى إتحاد جمركى ينتهى بالتالى إلى إزالة القيود على حركة السلع بين أقطار السوق وإلى إقامة جدار جمركى موحد تجاه العالم الخارجى وهو مالم يتحقق مطلقا .

بيريز والشرق الأوسط الجديد

نشر شيمون بيريز مخططه عن النظام الإقليمى الجديد فى كتابه الذى صدر عام 1993 تحت عنوان (الشرق الأوسط الجديد) New Middle East ورغم الموضوعية الزائفة لبيريز وهو يتحدث عن فشل الحروب وأهمية السلام غير أنه سرعان ما يكتشف القارئ الواعى أن هذا السياسى الصهيونى المخضرم إنما يدس السم بالعسل وأن دعوته الظاهرية للسلام لم تتعدى دعوة ذلك الثعلب الذى برز يوماً فى ثياب الواعظين وأن تلك الدعوة لا تخفى الإستراتيجية التوسعية التى إلتزم بها قادة إسرائيل والحركة الصهيونية حتى من قبل قيام دولتهم على أرض فلسطين وهى استراتيجية تعبر عن قناعة راسخة موجودة فى عقول قادة حزب العمل والليكود فى نقس الوقت قناعة تقوم على ضرورة استمرار الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة وإن اختلفت الوسيلة وتغيرت من دبابة إلى بضاعة متقنة الإنتاج كما

يقول بيريز بالنص سوف يكون شعار الحقبة القادمة (الخبز مقابل الدبابة) .

وينطلق بيريز من أن التطبع مع العرب قائم وأن « إسرائيل ستقوم بدور المركز والقائد والقوة الأساسية لتحويل النظام الإقليمى الجديد إلى قوة عظمى على غرار الإتحاد الأوروبى وبالتعاون والتنسيق معه .

وطرح بيريز صيغة التعاون العربى الإسرائيلى فى الفترة القادمة (العرب يملكون المال والنفط ونحن نملك العلم والعقل فإذا حدث تزاوج بين الإثنين إستطاع كل منهما أن يحقق المعجزات للآخر) .

وحدد معالم السلام الإسرائيلى المقبل على أنه (أولاً وقبل كل شيء هندسة معمارية ضخمة ، هندسة تاريخية لبناء شرق أوسط جديد متحرر من صراعات الماضى) واعترف فى كتابه بأن (فكرة السوق الشرق أوسطية حلم إسرائيلى وأن فتح الحدود والتجارة وخفض النفقات الدفاعية وإقامة نظام إقليمى للحياة

وإعادة الحياة لسكة حديد الحجاز وإنشاء طرق سريعة وموانئ موسعة جديدة وقناة تربط البحر الأحمر بالبحر الميت كفيلة بتعزيز النظام الإقليمى الجديد) .

لقد باركت منظمة التحرير الفلسطينية مشروع بيريز على لسان بسام أبو شريف ـ مستشار الرئيس ياسر عرفات فى رسالته الموجهة إلى بيريز فى 23 / 6 / 1993 التى جاء بها (على لسان بيريز فى كتابه) . . « إن ما يعجبنى هو نظرتك الواضحة للمستقبل وقدرتك على فهم واستيعاب الجديد فى هذا العالم وأفكارك الأصيلة التى تهدف لخلق شرق أوسط جديد . . وهى أهداف نسعى إليها جميعاً .

ويتحدث بيريز فى كتابه عن السلام الإسرائيلى الذى بزغ فى أوسلوا ويقول « فرحتى فى أوسلوا كانت مزدوجة فقد تصادف تلك الليلة عن ميلادى السبعين وقتها قال لى أبو العلاء (أحمد قريع) وهو يبتسم الإتفاقية هى هديتنا لك فى عيد ميلادك ، قلت فى

نفسى : يا لها من هدية ، هدية مميزة وغير متوقعة بل من المستحيل تقييمها كما أكد فى كتابه أيضا أنه أول من طرح فكرة غزة أولاً عام 1980 وعززها بفكرة أريحا كما اعترف بأن أسامة الباز لعب دوراً فى تسويق الفكرة للقيادة الفلسطينية .

ويعترف بيريز بأن السبب الرئيسى فى توجهه الجديد هو الصعوبات الإقتصادية التى تعانيها الولايات المتحدة الأمريكية مما يقلل من إمكانياتها فى تقديم المساعدات المالية لإسرائيل ويؤكد أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على الإستمرار فى تقديم المساعدات المالية الضخمة لبلده .

ويتناول فى نهاية كتابة مشكلة اللاجئين ويرفض حقهم فى العودة إلى وطنهم لأن ممارسة العرب لحق العودة برأيه ستقضى على الوجه القومى لإسرائيل وتحول الغالبية اليهودية إلى أقلية . وترمى إسرائيل من طرح (الشرق الأوسط الجديد) إلى تحقيق إسرائيل

العظمى إقتصاديا بدلاً من إسرائيل الكبرى جغرافياً ويقول حرفياً (إن إسرائيل تواجه خياراً حاداً أن تكون إسرائيل الكبرى إعتماداً على عدد الفلسطينيين الذين تحكمهم أو أن تكون إسرائيل الكبرى إعتماداً على حجم السوق التى تحت تصرفها) .

ويمضى بيريز فى كتابه وبوقاحة منقطعة النظير قائلا : (أنا أقول أنه لن يكون هناك أى حل دائم إذا لم يصبح هناك شرق أوسط جديد) .

إن الدراسة المتأنية للكتابات والوثائق الرسمية الإسرائيلية المتاحة وبوجه خاص كتاب بيريز عن (الشرق الأوسط الجديد) والوثيقة الإسرائيلية المقدمة إلى مؤتمر الدار البيضاء والأوراق والأبحاث العلمية التى قام عليها الكتاب الوثيقة وكذلك الوثيقة المصرية الرسمية المقدمة إلى مؤتمر الدار البيضاء يتبين لنا أن المشروع الشرق أوسطى يقوم على دعائم أربع :

أولا : شبكات البنية التحتية الإقليمية

وهذه الشبكات مخططة بعناية فائقة لكى تجعل من إسرائيل القلب النابض والعقل المتحكم والمركز العصبى للنشاط الإقتصادى فى المنطقة كما تجعل من محاولة أى بلد عربى للخروج من هذا الإطار المحكم بعد التورط فيه أمر عالى التكلفة إن لم يكن مستحيل التنفيذ هذه الشبكات تشمل الطرق البرية والسكك الحديدية والموانى المفتوحة والمطارات المشتركة ووسائل الإتصال وخطوط أنابيب البترول والغاز والكهرباء وخطوط المياه ومحطات تحليتها وأهم من ذلك جميعاً الشبكة المعلوماتية التى تسميها وثيقة الدار البيضاء (طريق الإعلام الإقليمى العالمى) وتجعل مهمتها أن تجمع معاً شعوب الإقليم وأصحاب أعماله ومؤسساته من خلال إنشاء قنوات إقليمية متعددة ومترابطة لنقل الصور والأصوات والبريد الإلكترونى على النحو الذى يطور الآن فى الولايات المتحدة والذى يفتح المجال واسعاً للسيطرة الثقافية والمعلوماتية والمخابراتية الأجنبية القادرة

على تخطى حواجز الدولة وإتاحة الفرصة للتخاطب المباشر مع مراكز التوجيه الخارجية والرأى العام المحلى والعملاء .

ثانيا : مشروعات التكامل الإقتصادى

وهذه المشروعات تأتى فى أنواع وأحجام متعددة وفقاً لتنوع إمكانيات ووظائف كل بلد عربى داخل المشروع الإقليمى وتنقسم إلى .

ا ـ مشروعات التكامل الإقتصادى الشامل

وهى تكون بين إسرائيل وبلدين عربيين تخطط لإدماجهما بالكامل من موقع التبعية فى الإقتصاد الإسرائيلى وهما فلسطين والأردن وهذا النوع من التكامل يقترب كثيراً من الأشكال المعروفة بمناطق التجارة الحرة وإن كان يتميز عنه بانعدام أى شكل من أشكال التكافؤ أو التقارب فى الوزن السياسى أو الإقتصادى أو مستوى تطور القوى الإنتاجية بين إسرائيل وفلسطين والأردن وعلى قيامه على مزيج من

التخطيط المفروض من الجانب الإسرائيلى وأعمال قوى السوق تكون مهمته إستكمال الحاق الإقتصاد الفلسطينى والأردنى بالاقتصاد الإسرائيلى وآدائهما لوظيفة المعبر ذى الوجه العربى للإقتصاد الإسرائيلى إلى باقى البلدان العربية وخاصة بلدان الخليج .

2 ـ مشروعات التكامل الجزئى :

وهى مشروعات تقوم بين مناطق على الحدود بين إسرائيل وبين بلد عربى وأكثر مجاور لها ومن الأمثله الواضحة على ذلك مشروع الميناء الحر المشترك بين إيلات والعقبة ومشروع ريفيرا البحر الأحمر الذى يضم تجمعاً يبدأ من رأس محمد فى أقصى الجنوب من الشاطىء الغربى لخليج العقبة ويمتد شمالا بطول الشاطىء ويلتف حوله ليضم إلى جانب مصر مناطق من إسرائيل والأردن . لكن المشروع الأكثر دلالة على طبيعة هذا النوع من التكامل هو إقامة منطقة تسمى « أرض الأردن وحرمون » تشمل الأجزاء الشمالية من

الأردن وإسرائيل والجنوبية من لبنان وسوريا وتحويل هذه الأجزاء من قطاعات متكاملة مع الأوطان التى تتبعها ومع خطط التنمية الخاصة بها إلى « كيان اقتصادى موحد تحت إدارة مشتركة » هدفه الحقيقى تجاوز مشكلة إعادة هضبة الجولان وجنوب لبنان إلى أصحابها الشرعيين والإستمرار فى إدارة هذه المنقطة ومواردها المائية وغير المائية تحت مسميات جديدة وبحيث تصبح المنطقة مركزاً للنشاط الإقتصادى والصناعى تحيط به دائرة مكونة من البلاد العربية المقتطعة منها إسرائيل والأردن ولبنان وسوريا وكما يتضح فهدف هذا النوع من التكامل بين المناطق الحدودية التى تتوزع من سيناء جنوبا إلى غزة فالجولان وجنوب لبنان شمالا هو العودة بطريق آخر إلى المناطق التى اضطرت إسرائيل أو قد تضطر إلى الجلاء عنها وإحلال السيطرة الإقتصادية المادية والمباشرة محل الإحتلال العسكرى والاستمرار فى استغلال الموارد وامكانيات المناطق المحتلة سابقا على نحو أكثر استقراراً

وأمناً مما يمكن ان يحدث فى الاحتلال العسكرى .

والأداة المفضلة لتحقيق هذا الهدف هى تحويل هذه المناطق إلى مناطق حرة مفتوحة تماماً لرأس المال الأجنبى الذى تتخفى وراءه المصالح الصهيونية والذى يترك الفتات لأصناف شتى من الرأسمالية المحلية والفئات الوسطى والصغرى التى تلهث وراءه وتكون مهمتها الأساسية لا المشاركة فى التخطيط أو الإدارة ولكن التمكين له والدفاع عن مصالحه أمام شعوبها وأجهزتها الرسمية .

3 ـ مشروعات التكامل النوعى أو الوظيفى :

يتميز هذا النوع من التكامل بالفصل بين مراحل إنتاج السلعة الواحدة أو الخدمة الواحدة أو المجموعات المتشابهة من السلع والخدمات بحيث تختص البلدان العربية بالمراحل الأولى من الإنتاج المعتمدة على الموارد الأولية المحلية أو العمل الرخيص المنخفض التأهيل أو التكنولوجيا البدائية أو البسيطة وتتولى إسرائيل مراحل

الإنتاج الأخيرة المتميزة عادة بالعمل الأعلى تأهيلا والتكنولوجيا المتقدمة ويلحق بذلك أعمال التخطيط والإدارة العليا وكذلك أعمال التغليف والنقل والتأمين والتسويق (وعلى سبيل المثال بالنسبة لمصر) إنتاج مصر للفاكهة وقيام إسرائيل بتسويقها أو انتاجها للغزل والنسيج وقيام إسرائيل بأعمال الصباغة وصناعة الملابس الجاهزة وتسويقها أو تقديم مصر للموارد السياحية ومشروعات البنية التتحية المكلفة لها وقيام إسرائيل بإدارتها وتسويق خدماتها .

ثالثا إنشاء البنك الإقليمى

الهدف منه هو تحميل العرب تكاليف سيطرة إسرائيل عليهم ويدخل ذلك فى إطار مجموعة متكاملة من المؤسسات الإقليمية المشتركة والتى سوف يكون النفوذ الغالب فيها للعناصر الصهيونية والأجنبية المتعاونة معها ومهمتها الإشراف على تنفيذ المشروع الشرق أوسطى والإسراع به وتوفير مستلزماته بعبارة

أخرى هى مؤسسات الوصاية على الإقليم وأهم هذه المؤسسات جميعاً هو البنك الإقليمى للتنمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذى نص إعلان الدار البيضاء على أنه سوف يتضمن توفير الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات البنية التحتية الإقليمية الطموحة .

ويستطيع المراقب اليقظ أن يلاحظ أنه إذا كان المستفيد الأول وقد يكون الوحيد من هذه المشروعات هو إسرائيل فإنها بحكم طبائع الأمور لن تتحمل إلا جزءاً يسيراً من تكاليفها فالطريق حول البحر الأبيض على سبيل المثال الذى يصل بين شرق وغرب أوروبا ماراً بشمال أفريقيا والشرق الأوسط والذى يبلغ طوله 8400 ك م لن تتحمل إسرائيل إلا أقل من 2.5 ٪ من مجمل تكاليف إنشائه أو تحسينه رغم أنها المستفيد الأول إستراتيجياً وسياسياً واقتصادياً منه بينما تقع التكاليف الحقيقية على البلدان العربية وتركيا التى يمر بها وتتحمل البلدان العربية تكاليف مشروعات البنية

التحتية بأشكال مختلفة أقترح بعضها بالفعل مثل فرض الإتاوات لصالح البنك الشرق الأوسطى على صادرات النفط ومساهمات البلدان النفطيه الأخرى فى رأس مال البنك لقد دعا بيريز فى كتابه إلى انشاء هذا البنك ووافق الخليجيون فى مؤتمر عمان على إنشائه بحيث يكون مقره بالقاهرة وبرأس مال قدره 5 مليار دولار .

رابعا : الجامعة الشرق أوسطية

من بين مشروعات الربط الإقليمى إنشاء جامعة مقرها مصر وتتكون نواة الجامعة من ثلاث كليات (القانون ـ إدارة الأعمال ـ الزراعة) والهدف بالطبع تكوين نخبة جديدة تلائم تطورات الرؤية الشرق أوسطية الجديدة والمشروع قيد التنفيذ ومن ثم فقد يزول العجب من موافقة الحكومة على السماح بإنشاء الجامعات الخاصة وذلك لفتح الباب أمام جامعة الشرق الأوسط .

مؤتمرات القمة الإقتصادية

بحلول النظام الشرق أوسطى الجديد لم يعد الوطن العربى الكبير هو ذلك الذى نعرفه والذى يمتد من المحيط إلى الخليج وإنما أصبح طبقا للمفهوم الجديد مقسما إلى ثلاث مناطق منفصلة هى:

1 ـ الشرق الأوسط ويضم مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق وإسرائيل وفلسطين .

2 ـ شمال أفريقيا ويضم ليبيا وتونس والمغرب والجزائر وموريتانيا

3 ـ الخليج العربى ويضم الدول الخليجية الستة المنضوية تحت ما يسمى بمجلس التعاون الخليجى .

ولذلك فقد كان من مستلزمات هذا التقسيم (وحتى يأخذ كل نصيبه من الشرق أوسطية) إن تعقد القمم الاقتصادية كالآتى :

1 ـ القمه الاقتصادية الأولى فى المغرب العربى فى الدار البيضاء وقد تمت بالفعل فى الفترة

من 30 / 10 / 1994 وحتى 1 / 11 / 1994

2 القمة الإقتصادية الثانية فى عمان وقد تمت بالفعل فى الفترة من 29 / 10 / 1995 وحتى 31 / 10 / 1995

3 ـ القمة الإقتصادية الثالثة فى القاهرة وقد تمت بالفعل فى الفترة من 12 / 11 / 1996 حتى 14 / 11 / 1996

4 ـ القمة الإقتصادية الرابعة المزمع عقدها فى الدوحة بقطر فى الفترة من 16 / 11 / 1997 وحتى 18 / 11 / 1997 .

ولم يعد خافيا أن الهدف الرئيسى لهذه المؤتمرات الإقتصادية الدورية الضخمة هو مواكبة تطورات المفاوضات السياسية بين الدول العربية وإسرائيل ودعمها بتطورات اقتصادية أى تنفيذ وتسويق البعد الإقتصادى لما يسمى بعملية السلام فى الشرق الأوسطى التى انطلقت فى مؤتمر مدريد 1991 . فالمؤتمر الأول

لإقرار وجود الصهاينة وانهاء المقاطعة والثانى لبحث المشروعات وإنشاء المؤسسات والموافقة على المشروعات والثالث لإقرار وتنفيذ مشروعات أكبر

قمة الدار البيضاء

عقد مؤتمر القمة الإقتصادية للتنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمدينة الدار البيضاء فى المغرب فى 30 / 11 / 1994 واستمر ثلاثه أيام فمن الذى وقف خلف المؤتمر وماهى أهدافه ونتائجه ؟

إن الذى نظم عقد المؤتمر هو مجلس العلاقات الأمريكى فى نيويورك والمنتدى الإقتصادى الدولى فى دافوس بسويسرا والمعروف أن المخابرات المركزية الأمريكية هى التى تقف وراء مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية كما أنها هى التى أنشأت المنتدى الدولى فى دافوس عام 1950 واشتركت فى الإعداد للمؤتمر مجموعة من المؤسسات الإسرائيلية والإمريكية والأوروبية ومنها مؤسسة المبادرة من أجل السلام

والتعاون فى الشرق الأوسط ومقرها فى أيرلاندا ويطلق عليها اسم (جماعة الوشاح الأزرق) وأنشاتها المخابرات المركزية فى مايو 1993 وساهم بنك ليومى الإسرائيلى والبنك الدولى وغرفة التجارة العربية الألمانية فى الإعداد للمؤتمر وذلك لإخراج النظام الإقليمى الجديد إلى حيز الوجود وانعقد المؤتمر بمناسبة مرور الذكرى السنوية الثالثة لانعقاد مؤتمر مدريد قبل التوصل إلى حل بين أطراف الصراع حول انسحا ب إسرائيل من القدس والجولان وجنوب لبنان وقد تحدث فى جلسة الإفتتاح خلافا للأصول والنظم وتقاليد المؤتمرات الجنرال إسحاق رابين وشيمون بيريز وكان الملك الحسن الثانى قد حدد الغاية من المؤتمر بإزاله المقاطعة العربية لإسرائيل وقد وصل الغرور والغطرسة برابين حداً وقف وأعلن فيه من على منصة مؤتمر الدار البيضاء وأمام الملك الحسن رئيس لجنة القدس وبنبرة تدل على الإستفزاز وعلى التحدى بأن مدينة القدس الموحدة هى العاصمة الأبدية لإسرائيل ولخص بيريز

هدف إسرائيل من المؤتمر وقال أن الأولوية ستعطى لإخراج إسرائيل من عزلة استمرت نصف قرن عبر المشاركة فى إنشاء اقتصاد إقليمى فى الشرق الأوسط على غرار الإتحاد الأوروبى .

لقد أرست القمة الأسس النظرية والعملية ووضعت الأليات والمشاريع لمستقبل التعامل الإقتصادى بين الدول العربية وإسرائيل وذلك لحل أزمات إسرائيل الاقتصادية وتحقيق التقدم فيها على حساب البلدان والثروات العربية وتشكل النتائج التى تمخضت عنها تحديا لمؤسسات العمل العربى المشترك كما أن الإستمرار فى عقدها يجعل منها مؤسسة إقليمية مهمة تقود إلى التدمير البطىء والمستمر للوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة وقد نص البيان الختامى الذى أعلنه وارين كريستوفر وزير خارجية أمريكا على الإجراءات الآتية :

ـ بحث إنشاء بنك تنمية للشرق الأوسطى وشمال أفريقيا .

ـ بحث إنشاء هيئة إقليميه للسياحة .

ـ بحث إنشاء غرفة تجارة إقليمية ومجلس للأعمال تابعة للقطاع الخاص .

ـ بحث إنشاء سكرتارية تنفيذية لمساعدة اللجنة التوجيهية مقرها المغرب .

ـ عقد المؤتمر الثانى بعمان بالأردن عام 1995 .

قمة عمان

انعقدت فى عمان القمة الاقتصادية الثانية بتاريخ 29 ـ 31 / 10 / 1995 وبلغ عدد الدول المشاركة فيها 63 دولة بينما اشتركت فى قمة الدار البيضاء 61 دولة فقط وارتفع عدد الدول المشاركة من 12 دولة فى الدار البيضاء إلى 13 دولة فى عمان وذلك بانضمام موريتانيا بناء على رغبة إسرائيل وأمريكا ووصل عدد المشاركين فيها من رجال الأعمال إلى (1400) مقابل (1114) فى الدار البيضاء .

وقد عبر رجال الأعمال العرب عن موقفهم فى

المؤتمر قائلين أنهم « جاءوا من أجل البيزنس » وقال بعضهم « علينا ان نترك السياسة وراء ظهورنا ونعمل على تعظيم الربح » وبالتالى تبنوا الموقف الإسرائيلى القائم على المطالبة بفتح الحدود وإزاله الحواجز والعقبات أمام التجارة والموقف الأمريكى المنادى بالإصرار على إلغاء المقاطعة العربية قبل تحقيق السلام

لقد كانت بداية قمة عمان سياسية جداً حتى سمع العرب من الجنرال إسحاق رابين وشيمون بيريز كلاما أشد قسوة وفظاظة من الكلام الذى سمعوه عن القدس والتعاون الاقتصادى مع العرب فى قمة الدار البيضاء كلاما ينم عن الاستعلاء والعنصرية وينم على الغطرسة والكذب والأطماع الصهيونية سمع العرب كلاماً قاسياً من رابين عن القدس والتاريخ والمستقبل وكلاماً اكثر قسوة من بيريز عن التعاون الاقتصادى ولم تصدر عنهم ردة فعل واحدة بل قام ياسر عرفات وأعلن فى القمة « أن سفاره أميركا لن تنتقل من تل أبيب إلى القدس بعدما تلقى ضمانا من الرئيس الأمريكى أبلغه إليه

شخصيا وزير التجارة الأمريكى رون برادن » وطالب عرفات بضمان حرية انتقال السلع والأشخاص والخدمات كشرط أساسى لتحقيق أى نجاح اقتصادى وبالتالى أعلن عن تبنيه للموقف الإسرائيلى .

لقد شهد المؤتمر خلافا بين مصر والأردن حول كيفية التعامل مع إسرائيل وتطبيع العلاقات العربية معها حيث أثارت كلمة هرولة التى وردت فى خطاب وزير الخارجية المصرى جدلا حاداً فى المؤتمر عندما قال « علينا أن نتفاعل مع التطورات وأن يكون تفاعلنا بكل عقل وثقة وحكمة وليس تظاهرة أو هروله » .

وعقب الملك حسين على كلمة هرولة وقال « إن الأردن كان أول المهرولين لأن هذه العبارة قد استخدمت أكثر من مرة عندما تبع الأردن الشقيقة مصر وسلمها قيادة جيشه ومصيره قبل 28 عاما أما إذا كان التوجه نحو السلام هرولة فقد سبقتنا الشقيقة الكبرى فى الهرولة قبل 17 عام . وإذا كانت هناك محاوله جادة ومخلصه للتعويض عن كل ما فاتنا من وقت فنحن لا

نهـرول فـقـط بل نركض بـاتجـه تعـويض الـوقت لنعطى إنسـاننا الحياه الكريمة » وقد بذلت امريكا جهودا كبيرة لإنجاح القـمة وتثبيت مـاتم الاتفاق عليه فى قـمه الدار البيضاء وصاحب قمة عمان قرار الكونجرس الأمريكى بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس خلافا للتعـهدات الأمريكية وقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولى . ومـاطلت إسـرائيل فى تحـقـيق التـقـدم على المسارين السورى واللبنانى وزادت من ممارسة الإرهاب والاغتيالات والعقوبات الجماعية كاغتيال الدكتور فتحى الشقاقى والمهندس يحيى عياش .

إن المشروعات الاسرائيلية المقدمة فى عمان كانت تستهدف إجراء « جراحة جغرافية » فى المنطقة بحيث تحدث تغييرات فى البيئة الإقليمية والطبيعية لا يمكن الرجـوع عنهـا مطلقـا وأدخلت قـمـة عـمـان التـعـاون الاقتصادى فى المنطقة فى مرحلة جديدة إذ لأول مرة فى تاريخـهـا تقـام مـؤسسـات إقليـمـيـة دائمـة ذات أهداف محدودة للمحافظة على استمرارية « الشرق أوسطية »

وترسيخها . وأن التوصيات والقرارات التى تم اتخاذها والمؤسسات التى أنشأت كانت جاهزة قبل انعقاد المؤتمر حيث إن إسرائيل بالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة أعدتها سلفا وحملت أمريكا الدول المشاركة فى القمة على تبنيها فالحضور للقمة لم يكن إلا مجرد جلسات احتفالية للموافقة على ما أعدته إسرائيل مسبقا .

وقد نص البيان الختامى على الإجراءات الآتية :

- إنشاء بنك التنمية الإقليمى .
- إنشاء مجلس السياحة الإقليمى .
- إنشاء غرفة تجاره ومجلس أعمال إقليمى .
- إنشاء أمانة تنفيذية للقمة الاقتصادية .
- عقد المؤتمر القادم بالقاهرة 1996 وبعد القادم فى قطر 1997 .

وقد تم طرح المشروعات الآتية :

- مشروع مطار العقبه .

- مشروع الربط الكهربائى بين دول المنطقة .

- مشروع النقل (طرق وجسور وسكك حديدية)

- مشاريع وادى عربة الزراعية والسياحية .

- مشاريع تطوير وادى الأردن .

- وقد تميز اليوم الأخير فى القمة بتوقيع صفقة أنبوب الغاز القطرى مع إسرائيل وهكذا كانت قمة الدار البيضاء وقمة عمان وسائل يهودية ذكية بمباركة أمريكية لتمرير مشاريع ومخططات إسرائيل الإقتصادية وفرضها على العرب وتحقيق مالم تستطع إسرائيل تحقيقه عن طريق الحرب .

قمة القاهرة

انعقدت فى القاهرة بتاريخ من 12 : 14 / 14 / 11 / 1996 رغم التصريحات المتتالية للرئيس المصرى ووزير الخارجية باحتمال تأجيل عقد القمة الإقتصادية فى القاهرة نظراً لتعثر مسار التسوية السلمية إلا أنه لم تمر سوى أيام قلائل حتى جاءت التصريحات بأن مصر

عـازمـة على اسـتـضـافـة المؤتمر وأنه لا تـفكيـر فى إلغـائه لصالح مصر ؟

لقــد حظى مـؤتمر القــاهرة بما لم يحظ المؤتمران السابقان له من جدل ونقاش وخصوصاً أن عقده تزامن مع كثير من التطورات والتغيرات السياسية المهمة التى أثرت فى التفاعلات الإقتصادية فى المنطقة . ويأتى فى مقدمة هذه التطورات والتغيرات صعود كتلة الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو إلى الحكم فى إسرائيل وتأليف أول حكومة شابة منذ نشأة الدولة العبرية إذ لا يزيد متوسط أعمار أعضائها عن الخمسين عاما مع ملاحظة أن هناك ســتــة وزراء من أصل شــرقى ولدوا فى دول عربية وسـتـة وزراء ولدوا فى البلد (جـيل الصــابرا) ووزيرين من المهاجرين الروس الجدد وهذا مـا يعكس فى تركيبتها جيلا جديداً يختلف فكريا عن الجيل السابق وهو مــابرز فى رؤية الحكومــة الجـديدة للنظام الشــرق أوسطى أو للتعـاون الإقليـمى الذى هو مـحـور عـمل المؤتمرات الإقتصادية الحالية ونقصد بذلك تحديدا تخلى

هذه الحكومة عن مبدأ الأرض مقابل السلام واستبداله بمبدأ السلام بمبدأ السلام مقابل السلام لقد شاركت فى مؤتمر القاهرة 78 دولة وبلغ عدد رجال الأعمال نحو 4600 كما شاركت 520 منظمة دولية وإقليمية وعربية وأبرز المشروعات المقدمة هى :

- مشروع منطقة خليج السويس التجارية الحرة .

- مشروع الريفيرا السياحى مع الأردن وفلسطين ومصر

لقد تقدمت إسرائيل إلى المؤتمر بـ 139 مشروعا تقدر تكاليفها بـ 13.350 مليار دولار فى مقابل 218 مشروعا بتكلفة تقدر بـ 24.7 مليار دولار كانت تقدمت بها إلى مؤتمر عمان وهذا يشير إلى تراجع عدد المشاريع الإسرائيلية التى جاء معظمها فى القطاع السياحى (من 31 مشروعا إلى 17 مشروعا فقط) والنقل (من 12 مشروعا إلى 4 مشاريع فقط) والإتصالات (من 22 مشروعا إلى 9 مشاريع فقط) بينما استمرت المشاريع الخاصة بالمياه عند مستواها (28 مشروعاً) .

المشاريع الإسرائيلية المقدمة إلى مؤتمرى عمان والقاهرة

القطاع	مؤتمر القاهرة 1996		مؤتمر عمان 1995	
	إجمالى المشاريع (مشروع)	التكلفة التقديرية (مليون دولار)	إجمالى المشاريع (المشروع)	التكلفة التقديرية (مليون دولار)
الإجمالى	139	1330	218	24.700
المياه	27	2500	28	9000
الزراعة	12	110	13	4000
النقل	4	150	12	500
السياحة	17	500	31	2000
المواصلات	18	2250	22	4000
الطاقة	10	2270	18	6000
الإتصالات	9	100	22	1000
التجارة والصناعة	13	350	16	500
الموارد البشرية	5	75	15	200
الصحة العامة	4	25	20	300
البيئة	13	100	16	500
المشاريع التكنولوجية	5	200	5	200

المصدر : تم تجميع الجدول بمعرفة الباحث إعتمادا على الكتب الإسرائيلية المقدمة إلى مؤتمر عمان والقاهرة

* بالإضافة إلى مشروع قناة البحر الأحمر ـ البحر الميت (بتكلفة مقدارها ، مليارات دولار) الذى وضع بمفرده فى كتاب مؤتمر القاهرة .

مؤتمر الدوحة (قطر)

ويعقد فى الفترة من 16 ـ 18 نوفمبر 1997

وقد حسمت قطر موضوع هذا المؤتمر المذمع عقده بها وقررت المضى قدماً فى عقد المؤتمر فى موعده . وقد أكدت صحيفة هاآرنس الإسرائيلية على أن انعقاد المؤتمر أصبح حتميا رغم تحفظات دول عربية على سياسة نتنياهو واعتبر دورى جولد مستشار نتنياهو أن الجانب العربى قرر فعلا اعتماد العقلانية فى تعامله مع ما أسماه (الواقع الجديد) إن اسرائيل تأتى إلى الدوحة بآخر ما فى جعبتها للعالم العربى من تصورات اقتصادية

ومشروعات هامة وهادفة إن لم يكن من الحكومات فمع رجال الأعمال العرب واضعة نصب أعينها ما عجزت عن تحقيقه فى القمم الاقتصادية السابقة . وفى أحدث تقرير عن تلك المشروعات التى يدخل بها الكيان الصهيونى للمؤتمر تسعى إسرائيل لتقسيم مناطق التنمية إلى ثلاث كالتالى :

1 ـ جنوب شرق المتوسط .

2 ـ وادى الأردن الاستراتيجى .

3 ـ منطقة طابا وإيلات العقبة .

وهكذا مما سبق يتضح جلياً أن المرحلة الجديدة والثالثة التى ينمو فيها الصراع العربى الإسرائيلى الآن بعد مرحلة الوعد بإسرائيل والتمهيد لقيامها ثم مرحلة تكون دولة إسرائيل والتمكين لها فى الأرض هذه المرحلة تتفق تماماً ومرحلة القهر الإقتصادى التى يتسم بها النظام الإقتصادى العالمى وترتكز على اتفاقيات

السلام غير المتكافئة والمشروع الشرق أوسطى المصاحب لها .

لقد وضح جليا أن الشرق أوسطية فكرة صهيونية النشأة وإسرائيلية التخطيط والتنظيم ولمصلحة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وعلى حساب الوطن والمواطن العربى وتبنتها الولايات المتحدة وسوقتها للدول العربية الأوروبية وحملت العديد من الدول العربية على الموافقة عليها .

وترمى إسرائيل من جرائها إلى إلغاء الهوية العربية والتكامل الإقتصادى العربى والمشروع القومى والهيمنة على اقتصاديات المنطقة لحل أزماتها الإقتصادية وزيادة أرباح يهود العالم . إن الصراع فى مواجهة إسرائيل العظمى تحت ستار (الشرق أوسطية) يشمل رفض النظام الإقليمى الجديد المقترح واتفاق الإذعان فى أوسلو ووادى عربة والقمم الإقتصادية والوقوف ضد

التطبيع وتعزيز العمل العربى المشترك والتضامن العربى ودور الجامعة العربية والجامعة الإسلامية والإسراع فى إقامة السوق العربية المشتركة ومجموعة الثمانية الإسلامية والتصدى للهيمنة الإسرائيلية الأميريكية على العرب والمسلمين .

والله من وراء القصد .

المراجع

1ـ شيمون بيريز ـ الشرق الأوسط الجديد
. New Middle East

2ـ برهان الدجالى ـ عبر التنمية الاقتصادية فى الوطن العربى .

3-مجلة البنك العدد 3-1996م

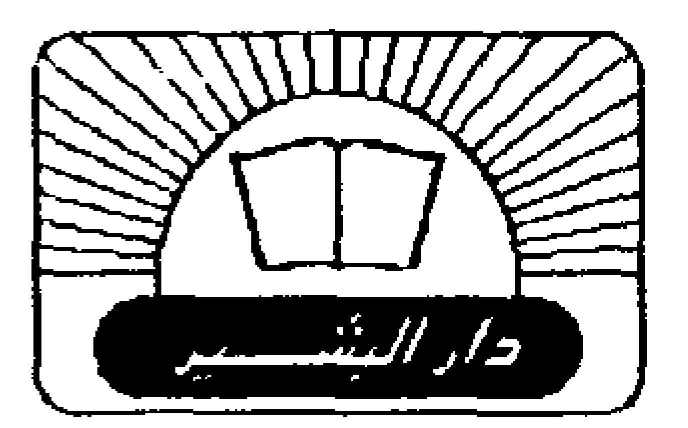
4ـ د . عبد المنعم السيد على ـ التكامل الاقتصادى العربى والنظام الاقتصادى الشرق أوسطى

5ـ د . غازى حسين ـ المؤتمرات الاقتصادية من التطبيع إلى الهيمنة .

هذا الكتاب

إن المشروع الشرق أوسطى الذى يجرى فرضه الآن على الأمة العربية مشروع ذو طبيعة خاصة صمم بعناية لتحقيق أهداف محددة لا شأن لها بالتسمية التى يروج للمشروع تحتها وهى « السوق الشرق أوسطية »

لقد ابتدع أصحاب المشروع هذه التسمية البعيدة كل البعد عن حقيقته ورددها ذو الغفلة من العرب للتضليل بها على نحو ما تفعل إسرائيل بمصطلحات أخرى مثل « الأمن » و « السلام » حيث تعطيها مضموناً خاصاً بعيدا عما يعرفه العالم تحت اسم الأمن أو السلام كى تستفيد من هذه الكلمات المقبولة عالميا للتعمية على أهداف أخرى هى احتكار القوة والسيطرة على الجيران ونهب ثرواتهم .



دار البشير للثقافة والعلوم

طنطا أمام كلية التربية النوعية

تليفاكس: 308909 - 302404 ☎/ 228277 _ 210907